

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٣٥

الخميس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد
ثامورا ريباس (السلفادور).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٧٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير محكمة العدل الدولية

تقرير محكمة العدل الدولية (A/71/4)

تقرير الأمين العام (A/71/339)

السيدة هيوراس (قبرص) (تكلمت بالإنكليزية): إنه
لشرف عظيم لجمهورية قبرص أن تخاطب الجمعية العامة بشأن
نظرها في تقرير محكمة العدل الدولية (A/71/4). ونحن ممتنون
للرئيس القاضي روني أبراهام على تقديمه التقرير وعلى ملاحظاته
الثاقبة بشأن أعمال المحكمة وأدائها (انظر A/71/PV.34).

تكتسي مناقشتنا هذا العام أهمية خاصة إذ نحتفل بالذكرى
السنية السبعين لإنشاء المحكمة. ونرحب بالأنشطة والمبادرات

وخلال الفترة قيد الاستعراض، شهدت محكمة العدل
الدولية مستوى متزايدا من النشاط القضائي في ظل قضايا
المنازعات العالقة التي تضم دولا من جميع القارات. ويدل
التنوع الجغرافي للقضايا على الطابع العالمي لاختصاص الجهاز
القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وتنطوي القضايا المعروضة
على المحكمة على طائفة متنوعة من المواضيع منها المنازعات
الإقليمية والبحرية؛ والاستخدام غير المشروع للقوة؛ والتدخل
في الشؤون الداخلية للدول؛ وانتهاك السلامة والسيادة
الإقليميتين؛ والحقوق الاقتصادية؛ والقانون الدولي الإنساني

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1634740 (A)



يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لإنشاء محكمة العدل الدولية. وعلى مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية تقوم المحكمة بإخلاص بتنفيذ ولايتها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ونظامها الأساسي بإصدار أكثر من ١٢٠ حكماً وقرابة ٣٠ فتوى. وقد اضطلعت بدور هام في تفسير قواعد القانون الدولي وتطبيقها وتطويرها وفي التسوية السلمية للمنازعات الدولية، وبذلك تقدم مساهمتها الواجبة في صون السلم والأمن الدوليين.

إن أداء المحكمة قد لا يتسم بالكمال، ولكن مما لا شك فيه أن المحكمة، بوصفها إحدى الهيئات الرئيسية الست والجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، لها السلطة والنفوذ اللذين لا يمكن الاستعاضة عنهما أو تضاهيهما أي هيئة قضائية دولية أخرى.

وباستعراض الماضي، يمكننا أن نرى أنه ليس من قبيل الصدفة أن محكمة العدل الدولية قد نجحت في ممارسة ولايتها القضائية. وقد تصرفت دائماً بحكمة وتقيدت بشدة بمبدأ موافقة الدول. إن قضاة المحكمة، الذين يمثلون الثقافات الرئيسية والنظم القانونية الرئيسية في العالم، حافظوا على مستوى عالٍ من الروح المهنية وعلى موقف مسؤول ونهج قضائي متوازن. إن القضاة والأجهزة الإدارية الداخلية، مثل قلم المحكمة، قد حافظوا دائماً على استقلالهم وكانوا بمنأى عن التدخل والتأثير الخارجيين من خلال تقديم تقارير دورية إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن ومن خلال الاستماع إلى آراء وتعليقات الدول الأعضاء. وقد مكنت المحكمة، إلى حد ما، المجتمع الدولي من ممارسة الرقابة على عمل المحكمة. وكل ما سبق أرسى أساساً متيناً للمحكمة للاضطلاع بأنشطتها القضائية العالية الجودة على أساس الموضوعية والإنصاف.

وإذا اجتازت محكمة العدل الدولية رحلة لمدة ٧٠ عاماً، فهي تقف الآن عند نقطة انطلاق جديدة. وقد تزايد عبء

والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والإبادة الجماعية؛ والأضرار البيئية اللاحقة بالموارد الحية وحفظها؛ وحصانات الدول وممثليها؛ وتفسير المعاهدات والاتفاقيات الدولية وتطبيقها.

ويدل هذا التنوع في المواضيع على الطابع العالمي لاختصاص الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. ويظهر حجم العمل المتزايد باستمرار الثقة الموضوعة في المحكمة والاحترام الذي تبديه الدول لها. ومن الضروري أن تواصل المحكمة تحديث أعمالها كوسيلة لضمان الاضطلاع بعملها بأسرع ما يمكن وأن لديها الوسائل والموارد اللازمة التي من شأنها استمرار كفالة نزاهتها وحيادها واستقلالها.

وبوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، فإن عمل محكمة العدل الدولية يكنسي أهمية قصوى لتعزيز سيادة القانون والعلاقات الودية فيما بين الدول والسلم والأمن الدوليين. وقد أثرت الولاية القضائية للمحكمة على المنازعات على القانون الدولي وشكلته من خلال التسوية السلمية للمنازعات. ومع الثقة في قدرة المحكمة على تحقيق العدالة، وفي عام ٢٠٠٢، قدمت جمهورية قبرص الإعلان بالاعتراف بالولاية الجبرية للمحكمة. وحتى الآن فإننا من بين ٧٢ بلداً فقط في العالم قام بذلك. وندعو الدول إلى الاعتراف بالولاية القضائية للمحكمة وفقاً للمادة ٣٦ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وبالتالي إلى تعزيز وتيسير قدرة المحكمة على صون وتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء العالم.

السيد شو هونغ (الصين) (تكلم بالصينية): من دواعي سروري العظيم أن أتكلم في إطار بند جدول الأعمال "تقرير محكمة العدل الدولية". أود بداية بالنيابة عن الوفد الصيني أن أعرب عن تقديري للرئيس أبراهام رئيس محكمة العدل الدولية على عرضه (انظر A/71/PV.34). وأتوجه بالشكر أيضاً إلى جميع القضاة وموظفي المحكمة على عملهم الدؤوب خلال العام الماضي.

المتحدة، وكذا في إعلاء وتدعيم سيادة القانون. إن تزايد عدد القضايا التي نظرتها المحكمة، فضلاً عن الآراء الاستشارية التي أصدرتها وتنوّع موضوعات القضايا المنظورة حالياً أمام المحكمة، وكذا تعلق القضايا بدول تنتمي لكافة القارات، كل ذلك يؤكد على الطابع العالمي للمحكمة والثقة المطلقة فيها وفي قضائها، والذي يُعتبر كل منهم قامة قانونية محلّ وقار وتقدير من المجتمع الدولي. ونؤكد في هذا الصدد على ضرورة احترام وتنفيذ قرارات المحكمة وآرائها الاستشارية.

وعلى الرغم مما تقدّم، وفي الوقت الذي نشهد فيه تزايداً في عدد القضايا التي تنظرها المحكمة، نجد أن المحكمة لم تتلقَّ خلال العام المنصرم أي طلب بتقديمها لرأي استشاري إعمالاً للمادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة. ونود أن نؤكد في هذا الإطار على أهمية الاستفادة من دور المحكمة بتقديم الآراء الاستشارية في ضوء ما يقضي به الميثاق، خاصة بالنسبة للموضوعات محلّ النقاش والتي قد توجد اختلافات قانونية حولها. وفي ذات السياق، نشجع الدول على قبول الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية، وذلك وفقاً للمادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة، وهو الأمر الذي طالبت به الجمعية العامة بموجب قرارها ١١٨/٧٠.

وترى مصر ضرورة قيام الجمعية العامة بتوفير كافة المخصصات المالية التي تحتاجها محكمة العدل الدولية دون أي انتقاص أو تخفيض، وذلك لجعلها قادرة على أداء رسالتها في ظل أفضل الظروف الممكنة، بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وأخذاً في الاعتبار ما أصبح يتّسم به نشاط المحكمة من كثافة وتعقيد أكبر من أي وقت مضى، وأخذاً في الاعتبار كذلك أن الدول الأعضاء شددت مراراً على ضرورة توفير الموارد المالية الكافية للمحكمة، خاصة لما لها من استقلالية إدارية. هذا وسوف يحرص وفد مصر على التأكد من تحقيق هذا الأمر من خلال اللجنة الخامسة للجمعية العامة. وفي إطار مساعدة الدول على تسوية منازعاتها عن طريق

عملها، الأمر الذي يجسّد ثقة وتوقعات المجتمع الدولي، ولا سيما الأطراف المتنازعة. ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة مواصلة تقديم الدعم القوي للمحكمة من أجل تنفيذ ولايتها، وينبغي تقديم هذا الدعم استجابة لنداء المحكمة وشواغلها. ويشمل ذلك كفالة الموارد البشرية والمالية على مستوى يتناسب مع مسؤولياتها ومركزها.

وما برحت الصين، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، تشجّع بنشاط على التسوية السلمية للمنازعات عن طريق المشاورات الودية. وسنواصل الحفاظ على النظام الدولي، الذي يستند إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وصون وتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. ونحن على ثقة بأن محكمة دولية تنفّذ ولايتها بإخلاص وفقاً للميثاق ولنظامها الأساسي ستظل النموذج والدليل للهيئات القضائية الدولية الأخرى، وستعزز الإسهام في التسوية السلمية للنزاعات وصون السلم والأمن الدوليين.

السيد الشناوي (مصر): أستهلّ بياني بتوجيه الشكر للسيد روني أبراهام، رئيس محكمة العدل الدولية، على عرضه لتقرير المحكمة (A/71/4) عن أعمالها وأنشطتها خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦ (انظر A/71/PV.34).

ونعرب عن تأييدنا لبياني إيران نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وجنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/71/PV.34).

تؤمن مصر إيماناً قوياً بأهمية دور محكمة العدل الدولية، بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وترى أن تغيير البيئة السياسية والقانونية، منذ إنشاء المحكمة في حزيران/يونيه ١٩٤٥ وبدء أنشطتها في نيسان/أبريل ١٩٤٦ وحتى الآن، قد أكّد على أهمية دور المحكمة في نظام التسوية السلمية لمنازعات الدول في ضوء ما يقضي به ميثاق الأمم

المشمولة بالتقرير، ونحن نشيد بالمحكمة للتدابير التي اتخذتها في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز كفاءتها، مما يسر الإدارة الفعالة لعبء عملها المتزايد بشكل مطرد. وبوجه خاص، لاحظنا خلال الفترة قيد الاستعراض، أن المحكمة شهدت أنشطة قضائية مكثفة، منها إصدار أحكام بشأن قضيتين بين كوستاريكا ونيكاراغوا، وجلسات استماع عامة وقضايا منازعات أخرى قيد النظر تضم دولا من جميع القارات - ست قضايا من الأمريكتين، وخمس من أفريقيا، وأربع من أوروبا، وثلاث من آسيا وقضية من أوقيانوسيا. ويدل التنوع الجغرافي لهذه القضايا حقاً على الطابع العالمي لاختصاص المحكمة.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن القضايا المعروضة على المحكمة تنطوي على طائفة متنوعة من المواضيع منها المنازعات الإقليمية والبحرية؛ والاستخدام غير المشروع للقوة؛ والتدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ وانتهاك السلامة والسيادة الإقليميتين؛ والحقوق الاقتصادية؛ والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والإبادة الجماعية؛ والأضرار البيئية والحفاظ على الموارد الحية؛ وحصانات الدول وممثليها؛ وتفسير وتطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وإلى حد كبير، لاحظنا في التقرير أيضاً أن القضايا التي تعهد بها الدول إلى المحكمة تزداد تعقيدا من الناحية الوقائية والقانونية. وفي الواقع، يدل تنوع تلك القضايا على الطابع العام لاختصاص المحكمة ويشهد على الأهمية المتزايدة للمحكمة، باعتبارها جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة وبوصفها أداة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية على السواء.

ونلاحظ مع التقدير أن المحكمة قد واصلت نشر قراراتها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة. كما أننا نرحب بالتواصل المستمر للمحكمة مع الجمهور. هذه الجهود تؤدي إلى تعزيز المزيد من الشفافية في أنشطة المحكمة. ومع ذلك، لاحظنا أنه لم يقدم أي طلب فتوى إلى المحكمة

محكمة العدل الدولية، نحث الدول، وخاصة الأكثر قدرة، على تقديم مساهمات مالية إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩ لهذا الغرض.

ختاماً، تتوجّه مصر مجدداً بالشكر إلى محكمة العدل الدولية وإلى رئيسها، وتؤكد على مواصلة دعمها للمحكمة.

السيد إلياس فاتيلي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):
أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة للنظر في تقرير محكمة العدل الدولية (A/71/4). وتشعر نيجيريا بالامتنان لرئيس المحكمة، القاضي روني أبراهام، على إحاطته الإعلامية الشاملة وملاحظاته الثاقبة في وقت سابق من هذا الصباح (انظر A/71/PV.34). ونهنئ المحكمة على الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها في ٢٠ نيسان/أبريل.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/71/PV.34).

إن محكمة العدل الدولية جزء لا يتجزأ من آليات الأمم المتحدة من أجل تعزيز سيادة القانون والسلام والأمن الدوليين من خلال إقامة العدالة الدولية. ولا جدال في أن المحكمة قد قدمت إسهامات هائلة في تعزيز واحترام سيادة القانون على الصعيد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المحكمة على مر السنين الاضطلاع بدور حيوي في صون السلام والأمن الدوليين من خلال أحكامها وإعلاناتها القضائية. كما ساهمت مساهمة كبيرة في مجموعة الاجتهادات القضائية الدولية. ومن الجدير بالملاحظة أن أحكام المحكمة وفتاواها القضائية وإعلاناتها كان لها آثار مفيدة على صون السلام والأمن الدوليين في جميع مناطق العالم.

لقد استعرضنا بعناية تقرير المحكمة عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وقد أحطنا علماً بالأنشطة القضائية وغير القضائية للمحكمة خلال الفترة

بتقرير محكمة العدل الدولية (A/71/4) عن الفترة من ١ آب/ أغسطس ٢٠١٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦. كما نود أن نشكر رئيس محكمة العدل الدولية، القاضي روني أبراهام، على إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى الجمعية العامة (انظر A/71/PV.34).

وبوصف بوليفيا دولة مسالمة، فإنها تمثل للمعايير المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتمسك بمبادئ محكمة العدل الدولية، وولايتها القضائية وبنائها من أجل تواصل الحوار بين الأخوة والأمم المجاورة. تتيح المحكمة ومبادئها ومقاصدها فرصا جديدة لتسوية خلافاتنا. إن دولة بوليفيا المتعددة القوميات مقتنعة بأن محكمة العدل الدولية هي واحدة من أفضل السبل لحل المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية. وتحت بوليفيا جميع الدول على احترام ولاية المحكمة وأحكامها بحسن نية، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

لهذا العام أهمية خاصة، نظراً إلى أن هناك زيادة في عدد القضايا المرفوعة أمام المحكمة والقضايا التي قامت بحلها بشأن مسائل متنوعة، الأمر الذي يعكس الطابع العام لاختصاص الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، فضلاً عن حقيقة أن الدول تثق فيها. ونحيط علماً بفعالية وكفاءة جهود المحكمة الرامية إلى الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة. فهي تسهم في تحسين الأداء، نظراً لمحدودية الأطر الزمنية والقضايا المعقدة المعروضة عليها.

ومما لا شك فيه أن جودة أحكام المحكمة، واستقلالها المؤكد، وتقيدها بالقانون الدولي والأدلة المقدمة والتعليل القضائي، هي ما تمثل الإسهام ذي القيمة الكبيرة بالنسبة لمجتمع الأمم الدولي. ويتطابق تقييم الجمعية العامة الإيجابي للمحكمة مع الثقة التي وضعناها نحن، الدول الأعضاء، أيضاً فيها من أجل تحقيق الإجراءات العادلة والأحكام التي تصمد أمام اختبار الزمن. وقد قامت البشرية، بلداننا، بقفزة نوعية

خلال الفترة قيد الاستعراض. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية الفتاوى بشأن المسائل القانونية المحالة إلى محكمة العدل الدولية في إطار السعي إلى تحقيق التسوية السلمية للمنازعات. ولذلك، فإننا نشجع على زيادة الاستفادة من المحكمة في الحصول على الفتاوى بشأن شتى القضايا.

وبموجب أحكام الفقرتين ٢ و ٥ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة، يتوقع من الدول إصدار إعلانات تقر بالولاية القضائية الإلزامية للمحكمة. وتلاحظ نيجيريا مع القلق أنه من بين الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة، لم تصدر سوى ٧٢ دولة إعلانات تقر بالولاية القضائية للمحكمة. وهذا يمثل أقل من نصف أعضاء الأمم المتحدة. ونود أن نرى المزيد من البلدان تقبل الولاية القضائية الإلزامية للمحكمة، تماشياً مع القرار ١٢٣/٦٩. وفي هذا الصدد، نشجع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الولاية الإلزامية للمحكمة، على أن تسعى جاهدة إلى القيام بذلك. ونرى أن ذلك سيزيد من تعزيز دور المحكمة وقدرتها على تعزيز العدالة الدولية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وأود أن أؤكد للجمعية أن نيجيريا ستواصل التقيّد بالتزاماتها بتعزيز العدالة الدولية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بوصفها دولة طرفاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. إن قبولنا لحكم المحكمة بشأن النزاع الحدودي بين نيجيريا والكاميرون، بعد أن أصدرنا إعلاناً نقر فيه بالولاية الإلزامية للمحكمة، يظهر اقتناعنا والتزامنا بمبادئ محكمة العدل الدولية وتعاليمها. وسواصل دعم المحكمة، حيث عمل ثلاثة نيجيريين مرموقين كقضاة بمجداً. ولذلك، فإننا نشجع جميع الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم لأنشطة المحكمة من أجل تعزيز العدالة الدولية وسيادة القانون.

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)
(تكلم بالإسبانية): تحيط دولة بوليفيا المتعددة القوميات علماً

بشأن عملها (A/71/4). لقد كانت للمحكمة حقاً سنة حافلة ومثمرة جداً. ونود أن نقدم لها تهانينا الحارة بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشائها. ولدينا كل الثقة بأنها ستزداد قوة باستمرار.

تعلق سنغافورة أهمية كبرى على مبدأ سيادة القانون على كلا المستويين الوطني والدولي. وبالنسبة إلى بلدان صغيرة مثل سنغافورة، فإن مبدأ سيادة القانون ليس مفهوم أكاديمي. إنه شرط مسبق أساسي لبقائنا واستمرار وجودنا كدول مستقلة وذات سيادة. وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية جزء لا يتجزأ من سيادة القانون ولا يمكن فصلها عنه. وتؤدي المحكمة دوراً أساسياً في هذا الصدد، بتزويد الدول بآلية فعالة وراسخة وموضوعية لحل نزاعاتها وفقاً للقانون الدولي. ولا يمكن المغالاة في تأكيد دور المحكمة في حل النزاعات وصون السلام والاستقرار الدوليين. فمحكمة العدل الدولية هي المحكمة الدولية الوحيدة ذات الطابع العالمي بولاية قضائية عامة. لذا، فإنها تتبوأ مكانة خاصة في المجتمع الدولي، تجعلها في وضع يمكنها من توطيد سيادة القانون وتعزيزها. وقد كانت سنغافورة وستبقى داعمة للمحكمة.

تلاحظ سنغافورة أن عبء عمل المحكمة قد تنامي بشكل كبير طوال السنوات الـ ٢٠ الماضية، وأن عدد القضايا المعروضة عليها أخذ في التزايد. وقد بذلت المحكمة قصارى جهدها لمواكبة ذلك التحدي، باستخدام التكنولوجيات الجديدة، فضلاً عن تحديد جدول زمني بالغ الصرامة للجلسات الاستماع والمداولة. وإننا نحيي المحكمة على مستوى الالتزام والكفاءة المهنية اللذين تؤدي بهما المحكمة وقضاها وقلمها لمهام المنوطة بهم. ونعرب أيضاً عن تقديرنا لخدمتهم المكرسة للمجتمع العالمي.

وتلاحظ سنغافورة أيضاً الشواغل التي طرحتها المحكمة في تقريرها بشأن الميزانية النهائية التي أقرتها الجمعية العامة

واستثنائية في الحفاظ على السلام وتعزيز سيادة القانون، وتعزيز احترام الحقوق الأساسية وتحسين نوعية الحياة على كوكبنا من خلال إنشاء المحكمة ودعمها. وعلى مدى السبعين عاما الماضية، كانت قراراتها وفتاواها بمثابة شهادة على طابعها السلمي والعملي، وقدرتها على التسوية السلمية للنزاعات.

وتود بوليفيا تسليط الضوء على أن المحكمة ما زال أمامها شوط طويل ينبغي أن تقطعه في مسارها نحو تحقيق الإنجازات العظيمة. وتعرض الشعوب والدول القضايا على لاهاي أملاً في تحقيق العدالة والتعويض عن الأضرار، والتوصل إلى اتفاقات معقولة ومناسبة، بينما تبحث عن فرص لجميع الأطراف لنبد الحروب والعنف وعواقبهما. ولذلك فإن محكمة العدل الدولية تمثل حيزاً أمل من أجل السلام والعدالة. وبوليفيا تفهم نطاق احتياجات الميزانية المعروض في تقرير المحكمة، وستدعم القرارات اللازمة من أجل تلبية تلك الاحتياجات.

وقد وافقت بوليفيا على اختصاص المحكمة، ولا سيما فيما يتعلق بقضيتين، إحداهما بصفتنا دولة مدعية والأخرى بصفتنا دولة مدعى عليها، وهما قضيتان تشملان بوليفيا وجمهورية شيلي. ونحن نقبل اختصاص المحكمة ونثق بأن قراراتها ستسهم بشكل إيجابي في حل النزاعات التي فرقت بين دولتنا الشقيقتين المتجاورتين.

وكما قال الرئيس إيو موراليس أيمبا، تُعلن بوليفيا مجدداً أن هناك سبيلاً واحداً لحل المسائل المعلقة، وهو من خلال المفاوضات والوسائل السلمية على نحو ما ينص القانون الدولي.

أخيراً، تؤكد بوليفيا مجدداً ميلها إلى الحل السلمي للنزاعات، وتؤكد امتثالها لمبادئ القانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. فليست القوة هي التي تجلب القانون. بل حُجّة القانون هي التي تُصلح المظالم.

السيد غافور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر محكمة العدل الدولية على تقريرها المفصل

(كوستاريكا ضد نيكاراغوا) وتشديد طريق في كوستاريكا على امتداد نهر سان خوان (نيكاراغوا ضد كوستاريكا) هما موضع اهتمام خاص بالنسبة لنا.

وفي ما يتعلق بالقانون البيئي الدولي، أكدت المحكمة أحكامها السابقة بشأن التزامات الدول على صعيد الأنشطة في إقليمها التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على إقليم دولة مجاورة. ونذكر أن المحكمة قد أشارت إلى الالتزامات المنبثقة عن القانون العرفي الدولي والقانون الدولي العام، ولكن دون التمييز بوضوح بين الاثنين ولا القول إنهما يتداخلان. بيد أنه قد يكون من المفيد فهم السبب وراء الإشارة إلى هذين المصدرين المختلفين.

(تكلم بالإنكليزية)

تود مملكة تايلند أن تنضم إلى المجتمع الدولي في تهيئة محكمة العدل الدولية بمناسبة ذكرها السنوية السبعين. وإننا نقدر دورها الفريد بصفتها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة في الحفاظ على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، والمساهمة الهائلة لسوابق المحكمة القضائية المثيرة للإعجاب في القانون الدولي. وباسم الحكومة الملكية التايلندية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه التحية إلى جميع قضاة المحكمة ورئيس قلمها وموظفيها على تفانيهم والتزامهم.

إن القانون الدولي يصبح عاجزاً إذا رفضت الدول احترامه. وعلى مرّ السنين، أسهمت المرجعية الفكرية للمحكمة إسهاماً كبيراً في ضمان الامتثال لأحكامها. وإننا نشيد بأسلوب المحكمة الصارم في إجراء مداولاتها والتوصل إلى قراراتها. وقد أدى ذلك إلى تزايد الثقة في المحكمة وفي التسوية القضائية والسلمية للتراعات عموماً. ونشيد بالمحكمة لأنها أخذت في الحسبان، على النحو الواجب، السوابق القضائية للمحاكم الدولية الأخرى بأنواعها، وبذلت الجهود لمواءمة أحكامها مع قرارات تلك الهيئات، ضامنة بذلك الاتساق في القانون

لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وبما أن المحكمة هي الجهاز القضائي الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة، وجهاز أدى وظائفه بمسؤولية، فإننا نرى أنها ينبغي أن تحظى بالدعم الكامل من الدول الأعضاء. لذا، فإنه من الحيوي أن تبرهن الدول على دعمها بكفالة تزويد المحكمة بالموارد الكافية لأداء دورها بكفاءة وفعالية.

أود أن أختتم كلمتي بالقول إنَّ سنغافورة دعمت دائماً عمل المحكمة وستواصل دعمه. وإننا سنواصل أيضاً باهتمام كبير رصد كل قرار أو رأي يصدر عنها. ونتمنى لها كل نجاح في السنة المقبلة.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالفرنسية): يودُ وفد

بلدي أن يعرب عن تقديره للقاضي أبراهام على قيادته المقتدرة بصفته رئيس محكمة العدل الدولية. ونود أن نشكره أيضاً على تقريره المفصل بشأن أنشطة المحكمة للسنة الماضية (A/71/4). وتبقى المحكمة نشطة جداً إذ يضم جدول قضاياها ١٤ قضية لا تزال تنتظر البت فيها. وفي الفترة قيد النظر، أصدرت المحكمة ١١ أمراً ودرست قضيتين مشتركين. وعقدت أيضاً جلسات استماع عامة في خمس حالات، وقبلت النظر في ثلاث قضايا منازعات جديدة. وتغطي المحكمة مجموعة واسعة من المسائل، وما فتئت تتعامل مع دول من جميع القارات.

إننا نشيد بالإدارة المقتدرة للقضايا المعروضة على المحكمة التي تزداد تعقيداً. ففي هذه السنة، قُدمت إلى المحكمة قضايا جديدة متعلقة بمسائل مختلفة، مثل الاستخدام المشترك للمياه، والحصانة الدبلوماسية والسيادة، مما يؤكد الطابع المتنوع للقضايا المعروضة عليها، ويشهد على الطابع العالمي للمحكمة. وقد دأبت تايلند باهتمام خاص على متابعة نشاط المحكمة في قضايا مختلفة، مثل ترسيم الحدود البحرية وتفسير المعاهدات. وآخر أحكام المحكمة بشأن القضيتين المتعلقتين ببعض الأنشطة التي تقوم بها نيكاراغوا في المنطقة الحدودية

السنوات العشرين الماضية، تثنى الجزائر على المحكمة لكفاءتها في الاستجابة لتلك التحديات الجديدة وتشجيعها على مواصلة جهودها لزيادة تعزيز التدابير المتخذة بالفعل.

وفي هذا الصدد، تؤكد الجزائر من جديد على دعمها الكامل للدور الرئيسي الذي تقوم به المحكمة في ضمان تنفيذ أحكام القانون الدولي، والفصل في المنازعات بين الدول، وتقديم الفتاوى إلى أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وبناء على ذلك، من المهم بالنسبة للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن تطلب فتاوى من المحكمة بشأن المسائل القانونية. فالقيمة الأخلاقية والقانونية الرفيعة لفتاوى المحكمة يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز السلم والأمن الدوليين وسيادة القانون.

وحيث إن الجزائر تترأس لجنة نزع السلاح والأمن الدولي، المعروفة باسم اللجنة الأولى، خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً - على نحو ما ذكره هذا الصباح ممثل مجموعة البلدان الأفريقية - على أهمية الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، الصادرة تحت رئاسة القاضي الجزائري، السيد محمد بجاوي. وفي تلك الفتوى، خلص قضاة المحكمة بالإجماع إلى أن

”هناك التزاماً قائماً بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة“.

ولذلك، تدعو الجزائر جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بهذا الالتزام والاضطلاع بعملية نزع السلاح النووي.

وأخيراً، تود الجزائر أن تؤكد على أنه عقب دورة عام ٢٠١٦ للجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور

الدولي. وبناءً على ذلك، أدت المحكمة دوراً رئيسياً في تعزيز الاحترام لسيادة القانون على الصعيد الدولي.

من الأساسي الحفاظ على نزاهة المحكمة بتعيين قضاة مؤهلين وأكفاء، وضمان استقلاليتهم المطلقة. لذا، يود وفد بلدي التشديد على ضرورة تجنّب نظام معاشات تقاعدية لقضاة المحكمة، قد يُثني أكثر الأفراد أهلية عن التقدم للانتخاب.

وأخيراً، نود التعليق على المسائل المتعلقة بالميزانية. ففي حين أننا ندرك ضرورة تخفيضات الميزانية، نرى أنه ينبغي للجمعية إيلاء الاعتبار الواجب لحالة المحكمة. فقد كانت طلباتها المتعلقة بالميزانية متواضعة بالفعل، وينبغي ألا يكون عملها على نحو سليم مقيداً بسبب عدم كفاية التمويل. ونأمل أن يتم إيجاد حل مرض قريباً، وأن يتم تقديم الدعم الكافي إلى هذا الجهاز الهام للأمم المتحدة.

السيد رمعون (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): إن محكمة العدل الدولية لا تزال هي الولاية القضائية الوحيدة التي تتمتع بالعالمية. إنها تعمل بمثابة محكمة عالمية. والمحكمة مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة للمحكمة بصفتها الجهاز القضائي الرئيسي لديها، وأود التذكير بأن الوثيقة التي تم التوقيع عليها في عام ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو معنونة ”ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية“. ولذلك، فهي تتمتع بمركز فريد في الإطار القانوني الدولي.

وقد شهد عمل المحكمة زيادة كبيرة من حيث التعقيد الوقائي والقانوني على مدى السنوات السبعين الماضية. وكانت المحكمة قد كُلفت بحل العديد من القضايا الخلافية من جميع أنحاء العالم، تتضمن طائفة واسعة من المواضيع، مثل النزاعات الإقليمية، والأضرار البيئية، وانتهاك السلامة الإقليمية، والحق في تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي. وعلاوة على ذلك، فرغم التعقيد المتزايد للقضايا والنمو الكبير في حجم عمل قلم المحكمة طوال

والإجرائية - مع القضايا المعروضة عليها. ولذلك، من الأهمية بمكان ضمان حصولها على موارد الميزانية اللازمة للاضطلاع بولايتها، مع مراعاة عبء عملها.

وتقر كوستاريكا - بصفتها دولة ديمقراطية قامت بحل قواتها المسلحة في عام ١٩٤٨ - بالقانون الدولي، ولا سيما محكمة العدل الدولية، وتحترم سيادة القانون على الصعيد الدولي باعتبارهما من الضروريات الوجودية. وبالنسبة لبلدي، فإنه مما يكتسي أهمية قصوى أن تفي جميع الدول بالتزاماتها الدولية تجاه الدول الأخرى، بما في ذلك، بطبيعة الحال، تلك الالتزامات الناشئة في إطار القرارات الصادرة عن المحكمة. وندعو إلى أن يكون هذا الامتثال في جميع القضايا كاملاً وبحسن نية، مما يضمن تحقيق السلام والعدالة.

وفي هذا الصدد، من المهم بالنسبة لوفد بلدي أن يؤكد مجدداً على مدى أهمية أن تنظر الأمم المتحدة في فرص متابعة الأحكام القضائية الصادرة، بغية منع الحالات غير النظامية التي قد تنتهك سيادة القانون. إن محكمة العدل الدولية تضطلع بدور أساسي في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. كما تسهم في تطوير القانون الدولي من خلال ما تصدره من فتاوى وأحكام، وكذلك من خلال مختلف الأنشطة الأخرى التي تشارك فيها، بما في ذلك الدعاية، وسهولة الوصول إلى ما تنشره من إجراءاتها من خلال البوابة الإلكترونية والبرامج الأكاديمية المختلفة. وعلاوة على ذلك، فإننا نسلم بالدور الذي يمكن أن تقوم به المحكمة في مساعدة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوصفها جهازاً قادراً على منع استخدام القوة، والدفاع عن حق الشعوب التي تسعى لتقرير المصير، والدعوة لحماية البيئة، والاعتراف بانتهاكات حقوق الإنسان.

ويرحب وفد بلدي بإحياء الذكرى السنوية السبعين للجلسة الافتتاحية للمحكمة في ٢٠ نيسان/أبريل.

المنظمة، أوصت اللجنة بأن تحتفل الجمعية العامة بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء محكمة العدل الدولية من خلال اعتماد مشروع قرار تذكاري خلال الدورة الحالية. ويشرف الجزائر أنها ساهمت في تلك العملية بصفتها نائب رئيس اللجنة الخاصة، وتتطلع إلى اعتماد مشروع القرار الرمزي هذا من الجمعية العامة (A/C.6/71/L.16).

السيد مندوثا - غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لسعادة القاضي أبراهام على تقريره (A/71/4). ويشرفني أن أشارك مرة أخرى في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للنظر في التقرير عن عمل محكمة العدل الدولية، المحكمة الدولية الوحيدة ذات الطابع العالمي والولاية العامة والتي تمثل الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المحكمة مرة أخرى بأعمال مكثفة للغاية. فأصدرت حكمتين - كانت كوستاريكا، علاوة على ذلك، طرفاً فيهما - وأصدرت ١١ أمراً، وعقدت خمس جلسات علنية كانت مكرسة لثلاث قضايا منازعات جديدة، وتابعت ١٤ إجراءً جارياً. وبرز حقيقة أن تلك القضايا متنوعة في موضوعها وترجع أصولها إلى جميع القارات، مما يجسد بوضوح الطابع العالمي للولاية القضائية للمحكمة والأهمية التي يوليها الأعضاء في الأمم المتحدة إلى قراراتها.

وبما أن التسوية السلمية للمنازعات الدولية تمثل هدفاً حيويًا بالنسبة للأمم المتحدة، فإن دور المحكمة في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي أمر أساسي، ومن ثم فإن مسؤولية الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها تتمثل في دعم المحكمة في أداء مهامها. ويستدعي ذلك الدعم أن تضمن المنظمة أن تكون المحكمة قادرة على التعامل بكفاءة وموضوعية - باستقلال كامل من الناحية القضائية

أبريل ١٩٤٦. ومنذ ذلك الحين، تقوم بدور بالغ الأهمية في المساهمة في تطوير القانون المؤسسي للمنظمة وتفسيره، بما في ذلك تفسير أحكام الميثاق. وقد ساهمت أيضا في تطوير القانون الدولي من خلال فتاواها وأحكامها.

ولا يزال يجري إعادة التأكيد على دورها وأهميتها. وتستخدم الدول، ممارسة لسيادتها وحسن النية، خدمات المحكمة للمشورة من أجل تسوية منازعاتها بالطرق السلمية، سواء كانت ثنائية أو ثلاثية. وطلب عدد من الدول من المحكمة إبداء رأيها بشأن طائفة واسعة من المواضيع شهادة على الطابع العالمي والمتعدد التخصصات للمحكمة. وفي الواقع، فإن مواضيع القضايا المعروضة على المحكمة متنوعة جدا وتشمل المنازعات الإقليمية والبحرية؛ والاستخدام غير المشروع للقوة؛ والتدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ وانتهاك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية؛ والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والإبادة الجماعية؛ والأضرار البيئية اللاحقة بالموارد الحية وحفظها؛ وحصانات الدول وممثليها؛ وتفسير وتطبيق الاتفاقيات والمعاهدات. ويمكن للمحكمة أيضا أن تضطلع بدور هام في تقديم حوافز للأطراف كي تتفاوض بشأن إدارة عدالة المعاملات، الأمر الذي يتيح لها الفرصة لتسوية منازعاتها بنفسها. ويمكن القول، بالتالي، أن المحكمة توفر خدمات قيمة لأطراف النزاع وتؤدي دورا قيما للتيسير والتفاوض.

وعلاوة على ذلك، وبموجب الفقرة ١ من المادة ٩٦ من الميثاق، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، واللجنة المؤقتة التابعة للجمعية العامة، والمنظمات الدولية المرتبطة بهم يستفيدون من خدمات المحكمة. ونتيجة لذلك، أصبحت محكمة العدل الدولية الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة.

والمحكمة من جانبها، وبصفتها المحكمة الوحيدة ذات الولاية القضائية الدولية العالمية مع نطاق ممارسة مزدوج، أي

لقد قبلت كوستاريكا الولاية الإلزامية للمحكمة في عام ١٩٧٣، وتدعو باحترام الدول التي لم تقم بذلك بعد، إلى النظر في الاستفادة من الآلية المنصوص عليها في المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة، وقبول ولايتها.

واليوم، وبعد الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين، نحن واثقون من أن المحكمة ستواصل العمل بمجد بغية حل المنازعات المعروضة عليها بطريقة عادلة ونزيهة، وفقا للمهمة التي أوكلتها إليها الدول الأعضاء من خلال ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، وتماشيا مع ما دأبنا عليه من احترام لصكوك القانون الدولي وهيئاته، فإننا نكرر التأكيد مرة أخرى على التزامنا مخلصين بالتقيد بجميع قرارات المحكمة، ونؤكد من جديد على ثقتنا التامة بأنها ستواصل تعزيز السلم والعدالة من خلال ممارستها الموضوعية لمهامها.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر القاضي روني أبراهام، رئيس محكمة العدل الدولية، على تقرير المحكمة الشامل الوارد في الوثيقة A/71/4، الذي يغطي أنشطة المحكمة في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

و يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/71/PV.34)، ويرغب في الإدلاء بالتعليقات التالية بصفته الوطنية.

إن اجتماعنا هذا العام يتزامن مع الذكرى السنوية السبعين للدورة الأولى لمحكمة العدل الدولية، التي احتفل بها في نيسان/أبريل. وبهذه المناسبة، يود وفد بلدي أن يتقدم بأحر التهاني إلى رئيس المحكمة ونائب الرئيس والقضاة وجميع أولئك الذين أسهموا في نجاح عمل المحكمة. إن المحكمة المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٤٥، بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، بدأت أنشطتها في نيسان/

(A/71/4). نحن نقدر الجهود الإيجابية التي يبذلها هذا الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة من أجل تحسين كفاءتها والاستجابة لتزايد عبء العمل. ونشدد على أهمية نشر تقرير المحكمة مع إتاحة الوقت الكافي لتمكين الدول من إعداد تعليقاتها وتقديم مساهماتها في الوقت المناسب.

ويؤكد وفد فتزويلا من جديد أهمية احترام القانون الدولي، بما في ذلك مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، باعتبارها عنصرا أساسيا لصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تزايد أهمية احترام السيادة، واحترام الحق في تقرير المصير، والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، خاصة وأن تلك المبادئ تشكل أساس التعايش السلمي بين الأمم.

وتؤكد فتزويلا من جديد التزامها بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للمادة ٢ والفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تتمتع الدول الأعضاء بحق سيادي في اختيار أنسب الوسائل للتوصل إلى حل سلمي للمنازعات. وبالمثل، فإنه يجب أيضا الوفاء بالالتزامات القانونية الناجمة عن الانضمام إلى الاتفاقات الدولية.

إن محكمة العدل الدولية بتعزيزها القانون الدولي من خلال تنفيذه تنفيذا فعالا، إنما تضطلع بدور حيوي في تعزيز التسوية السلمية للمنازعات فيما بين الدول، عملا بأحكام المادة ٣٣ من ميثاق هذه المنظمة المتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المحكمة قد أصدرت خلال تطورها التاريخي فتاوى واسعة النطاق بشأن قضايا مختلفة لها آثار سياسية وقانونية في مجال السلام والعدالة الدولية.

إن فتزويلا تأسف لعدم تحقيق أي تقدم ملحوظ في مجال نزع السلاح النووي منذ مرور ما يناهز ٢٠ عاما على إصدار الفتوى المتعلقة بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو

قانوني واستشاري، لم ترفض إصدار حكم أو فتوى، ما دامت الشروط المتعلقة بولايتها قد استوفيت. وهذا جعلها أيسر المحاكم من حيث إمكانية الوصول والأكثر طلبا عليها من حيث تسوية النزاعات فيما بين الدول. ولذلك فإنها تقوم بدور أساسي في التسوية السلمية للمنازعات وتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء العالم.

وفي ٣١ تموز/يوليه، كان لدى المحكمة ١٤ قضية مدرجة في جدول قضاياها. وتم تقديم ثلاث قضايا منازعات جديدة للمحكمة من ست دول من الأمريكتين، وخمس قضايا من أفريقيا، وأربع من أوروبا، وثلاث من آسيا، ودولة واحدة من أوقيانوسيا. وهذا يؤكد الطابع العالمي للمحكمة، نظرا لتنوع القضايا والمواضيع، ويبين الطابع العام لولايتها القضائية بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وبعد ما تقدّم، وبعد ٧٠ عاما من الخبرة المتراكمة والأنشطة القانونية، يجب على المحكمة أن تجهز وتكيف نفسها الآن على نحو أفضل من أجل التصدي للتحديات الجديدة.

وفي الختام، تقدر المملكة المغربية الدور الهام الذي تؤديه المحكمة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومساهمتها القيمة في توطيد وتفسير قواعد القانون الدولي. ومن ثم، فمن المهم نشر عمل المحكمة عن طريق نشر أحكامها وفتاواها ومقرراتها كي تُغرس في نفوس الجمهور الأوسع نطاقا قيم ومبادئ التسوية السلمية للصراعات، وكي تسهم في الدبلوماسية الوقائية وتعزز سيادة القانون.

السيد مدينا ميخياس (جمهورية فتزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): تؤيد فتزويلا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/71/PV.34).

يود وفد بلدي أن يشكر الأونرابل القاضي روني أبراهام، رئيس محكمة العدل الدولية، على عرضه تقرير المحكمة

الأحكام، كما يؤكد ذلك إشارة المحاكم الوطنية والدولية الأخرى لاجتهاداتها القضائية. لذلك، تكرر فرنسا التزامها ودعمها للمحكمة، لا سيما في ضوء الذكرى السنوية السبعين لإنشائها. ويتجلى هذا الدعم من خلال إسهام المحامين الفرنسيين منذ البداية في موارد المحكمة وفي عملها.

ويمكن لفرنسا أن تكون خاضعة للولاية القضائية للمحكمة. بمقتضى العديد من المعاهدات التي هي طرف فيها. وهي أيضا الدولة الوحيدة التي قبلت اختصاص المحكمة بموجب الفقرة ٥ من المادة ٣٨ من لائحة المحكمة، بناء على طلب دولة أخرى.

إن العام القادم سيشهد تحديد ثلث قضاة المحكمة. وفي هذا الصدد، تود فرنسا أن تؤكد أهمية تشكيل المحكمة. ويحسن تمثيل مختلف ثقافات ولغات العالم جودة أحكام المحكمة بصورة كبيرة. ويتم تحقيق التوازن الحقيقي بين مختلف النظم القانونية التي تشكل أساس القانون الدولي عن طريق اللغات الممثلة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى للمحكمة وجميع الدول الأعضاء والموظفين فيها، باسم فرنسا، عن امتناننا لعملها.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تشكر بنغلاديش رئيس محكمة العدل الدولية على التقرير الشامل للمحكمة (A/71/4) الذي يفصل عبء العمل المتزايد الذي لم تبت المحكمة فيه بعد، والتدابير المتخذة لضمان تعزيز كفاءة المحكمة وإبراز دورها. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب مرة أخرى عن تقديرنا للمحكمة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لتأسيسها، في نيسان/أبريل من هذا العام. وشكلت تلك المناسبة الجليّة تذكيرا بالدور الحاسم الذي تؤديه المحكمة في تعزيز التسوية السلمية للمنازعات الدولية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

استخدامها. ولا يزال استخدام هذه الفئة من أسلحة الدمار الشامل جزءا من العقيدة الاستراتيجية للتحالفات العسكرية لبعض القوى النووية. ولذلك، نشجع المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على مواصلة بذل جهودها الرامية إلى التفاوض على صك ملزم قانونا يحظر التهديد باستخدام الأسلحة النووية وإنتاجها وتخزينها.

وفي الختام، فإننا نحث على تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية، بالنظر إلى أنه، في إطار اختصاصات كل منها، تشكل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية دعما للسلام والأمن الدوليين هدفا مشتركا لها، تمشيا مع الأغراض الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ورغبة البشرية.

وفي هذا الصدد، نعتبر الجهود التي تبذلها الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات المتخصصة المأذون بها على النحو الواجب الرامية إلى تكثيف طلبات فتاوى المحكمة بشأن المسائل المدرجة في جداول أعمالها مع ما يترتب عن ذلك من آثار قانونية، جهودا مفيدة.

السيد ألابرون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يود وفد فرنسا أن يشكر رئيس محكمة العدل الدولية، القاضي روني أبراهام، على عرضه التقرير السنوي للمحكمة (A/71/4). إن التقرير ممتاز ومفيد ويؤكد أهمية المحكمة في التسوية السلمية للمنازعات بين الدول. وعلى النحو المبين في قائمة القضايا المعروضة على المحكمة، فقد شهدت بالفعل زيادة في نشاط التقاضي أمامها على مدى العقود الأخيرة، مما يدل على ثقة الدول في مؤسسة المحكمة.

وتسهم الأحكام الصادرة عن المحكمة في تيسير العلاقات بين الدول، وتسوية النزاعات التي أخفقت الوسائل الأخرى في تسويتها. وإذا كانت أحكام المحكمة ملزمة للأطراف بسبب حجية الأمر المقضي به المرتبطة بها، فإن احترام الدول لها واستعدادها للامتثال لها مرهونة بالجودة العالية لتلك

وتشارك بنغلاديش كل عام في تقديم مشروع القرار المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها"، في الجمعية العامة، ونشدد على أهمية بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية شاملة تتناول جميع جوانب حظر وإزالة الأسلحة النووية.

ونتوقع أن تقوم المحكمة في سياق عملها القضائي والاستشاري بشأن القضايا البيئية، بإيلاء الاعتبار الواجب لقضايا العدل المناخي، والخسائر والأضرار، على النحو المعترف به في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ويمكن لفتاوى المحكمة بشأن تلك المسائل، أن تكون مفيدة للبلدان المتأثرة من تغير المناخ، وهي تسعى للتوصل إلى استجابات ملائمة لتهديدات وتأثيرات تغير المناخ، عن طريق اتخاذ تدابير فعالة للتكيف والتخفيف.

إن بنغلاديش تقرر بحاجة المحكمة إلى الموارد الكافية لضمان أدائها لمهامها بشكل سليم، وتحث جميع الدول الأعضاء على إيلاء الاعتبار الواجب لحجج المحكمة في هذا الصدد.

ونخطط علما مع التقدير بالجهود المبذولة من أجل زيادة تحسين ظهور المحكمة على الإنترنت، بما في ذلك من خلال موقعها على شبكة الإنترنت، وتعزيز استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتزامن مع التعقيد المتزايد في عملها.

ولا تزال بنغلاديش تدرك دعوة الجمعية العامة إلى الدول لقبول اختصاص المحكمة، وفقا لنظامها الأساسي. ونشكر الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات هذا العام إلى صندوق الأمين العام الاستثماري لمساعدة الدول في تحمل النفقات المتكبدة أثناء تسوية المنازعات عن طريق محكمة العدل الدولية.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن تهنئي الحارة إلى رئيس محكمة العدل

وأناح افتتاح معرض الصور الفوتوغرافية في مقر الأمم المتحدة الأسبوع الماضي عرضا حيا لإسهام المحكمة على مر السنوات بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، في التمسك بسيادة القانون على الصعيد الدولي، وفي صون السلام والأمن، وتحقيق العدالة.

وتعتقد بنغلاديش أن استمرار ثقة المجتمع الدولي في المحكمة، يتجلى من خلال المجموعة الواسعة من المواضيع والقضايا المرفوعة في إطار ولايتها القضائية العامة. كما عززت المحكمة الاختصاص الموضوعي في مجال حل المنازعات بين الدول التي هي أطراف في أكثر من ٣٠٠ معاهدة من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف. ويشكل الـ ١٢١ حكما والـ ٢٧ فتوى التي أصدرتها المحكمة حتى الآن، إسهاما جوهريا في تطوير القانون الدولي.

وبوصف بنغلاديش، دولة تلتزم التزاما قاطعا بالتسوية السلمية للمنازعات، بما في ذلك عن طريق اللجوء إلى القانون الدولي، فإنها تعترف كما يجب بأحكام المحكمة، والفتاوى الصادرة عنها، والعمل الجاري بشأن السلامة الإقليمية والسيادة، والاستخدام غير المشروع للقوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، من بين مسائل أخرى. وبالنظر إلى تاريخنا في مجال حل مسائل الحدود البرية والبحرية مع جيراننا من خلال الوسائل القانونية والسلمية، فإننا لا نزال نتابع باهتمام أعمال المحكمة بشأن النزاعات الإقليمية والبحرية، فضلا عن حفظ الموارد الطبيعية والحياة.

وكجزء من جهودنا الدؤوبة الداعية للتوصل إلى حل سلمي عادل وناجع للحالة السياسية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تولى بنغلاديش أهمية كبيرة لفتوى المحكمة بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وحولها، الأمر الذي لا يزال يشكل عقبة كأداء أمام استئناف حقيقي لعملية السلام.

إليه - أمر ممكن ما دامت القوة تدعن للقانون وما دامت الدول تعترف بسيادة القانون الدولي والدور الكبير للأمم المتحدة في هذا الصدد.

وقد كان الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء محكمة العدل الدولية في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ مناسبة هامة للدول والمحكمة لإظهار الاحترام لسيادة القانون الدولي باعتباره أفضل طريقة لتسوية المنازعات الدولية. وفي أعقاب ذلك الاحتفال، تبنى الكاميرون على الكيفية التي عملت بها المحكمة للتكيف مع التطورات الأخيرة في العلاقات الدولية. فقد ركزت سابقا بشكل حصري تقريبا على المسائل الحدودية، ولكنها الآن قد تمكنت من إجراء التغييرات اللازمة لتمكين من التعامل مع الأنواع الجديدة من المسائل، مثل القضايا الخلافية المتصلة بحماية البيئة وحقوق الملكية. ويكتسي الدور الذي تقوم به المحكمة أهمية أكثر من أي وقت مضى. وفي الواقع، بالنظر إلى التعقيد المتزايد للمسائل القانونية المعروضة عليها، فإن القضاة مدعوون الآن إلى النهوض بالقانون الدولي في جميع مجالات الأنشطة التي تقوم بها دولنا. وتغتم الكاميرون هذه الفرصة للإشادة بالجهود المبذولة من أجل تحديث الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة لتمكينه من الإسهام في تحقيق السلام الدائم والاستقرار بين الدول.

وفي الختام، أود أن أدعو المحكمة، عقب الذكرى السنوية لها، إلى تصور آلية إصلاح تهدف إلى تحقيق المستوى الأمثل في أدائها. ويمكن أن يشمل هذا الإصلاح زيادة أخذ المبادئ والقيم الأفريقية في الاعتبار من أجل إثراء المصادر العرفية للقانون الدولي وتوسيع نطاقها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير محكمة العدل الدولية؟

الدولية على عرضه المفصل للغاية الذي قدمه هذا الصباح في الجمعية العامة (انظر A/71/PV.34) لتقرير المحكمة عن أنشطتها (A/71/4). لقد تألف عملها - مثلما كان في العام الماضي - من عقد جلسات استماع عامة بشأن القضايا ونشر أحكامها وقراراتها. وعلاوة على ذلك، فإن أنواع القضايا المعروضة على المحكمة قد اتسع نطاقها وتختلف الآن اختلافا كبيرا من حيث الموضوع، مثل النزاعات الإقليمية والبحرية، والإبادة الجماعية، والضرر البيئي، والحفاظ على الموارد البيولوجية، وتفسير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وتنفيذها، وانتهاك السلامة الإقليمية والسيادة والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. ويعد نشاط المحكمة أمرا جديرا بالثناء.

وأثني أيضا على الدول التي اختارت الخيار القضائي لتسوية منازعاتها. فبقيامها بذلك، تكون قد اختارت التسوية السلمية للمنازعات، بدلا من اللجوء إلى القوة، مما يضع محكمة العدل الدولية في صميم السعي لتحقيق السلم والتعاون الدولي وتعزيزهما.

وتفتخر الكاميرون - بصفتها أحد المستفيدين من المسار القضائي للأمم المتحدة - بكونها نموذجا يقتدى به، كما يتضح من حكم المحكمة الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا. وتنفيذ هذا القرار هو الآن في مرحلته النهائية وقد أدى إلى المزيد من التضامن بين شعبي الكاميرون ونيجيريا. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ وأشكر مرة أخرى شركاءنا الشائين والمتعددي الأطراف، الذين عملوا بلا كلل لمساعدتنا على تنفيذ ذلك الحكم. وهذا دليل على أن اللجوء إلى القانون الدولي هو السبيل الأنسب إذا أردنا تحقيق سلام دائم بين الدول. ولذلك أحث جميع الدول الأعضاء التي تسعى إلى تسوية قانونية لمنازعاتها ونزاعاتها الحكومية الدولية على أن تجعل نجاحنا مصدر إلهام لها.

وما برح الرئيس بول بيا يدعم دائما تلك الوسيلة لتسوية المنازعات. وتحقيق السلام من خلال القانون - على نحو ما دعا

تقارير اللجنة الخامسة

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): ستُقتصر البيانات بالتالي على تعليقات التصويت.

وقد تم توضيح مواقف الوفود بشأن توصيات اللجنة الخامسة في اللجنة وترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

وأود أن أذكر الأعضاء أنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أنه:

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة.“

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضاً، تقتصر مدة تعليقات التصويت على عشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نشرع في البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنواصل البت في مشاريع القرارات والمقررات بنفس الطريقة المتبعة في اللجنة الخامسة، ما لم أخطر مسبقاً بخلاف ذلك.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

تخطيط البرامج

تقرير اللجنة الخامسة (A/71/545)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٧٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

التقرير الثاني لمكتب الجمعية العامة (A/71/250/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): في الفقرة (أ) من تقريره، يوصي المكتب الجمعية العامة بإدراج بند إضافي معنون ”منح مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي مركز المراقب لدى الجمعية العامة“ في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء، ”المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الفرعي في جدول أعمال الدورة الحالية ضمن الفرع طاء؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): كما يوصي المكتب في الفقرة (ب) من تقريره، بأن يحال البند الجديد إلى اللجنة السادسة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إحالة هذا البند إلى اللجنة السادسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند المعنون ”منح مركز مراقب لمصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي في الجمعية العامة“ يصبح البند ١٧٤ من جدول أعمال الدورة الحالية. وسوف يُبلغ رئيس اللجنة السادسة بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة من دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦/٧١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٥ من جدول الأعمال.

البندان ١٣٣ و ١٤٤ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

تقرير اللجنة الخامسة (A/71/548)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار المعنون "تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية: تقرير اللجنة الخامسة"، الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة من دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٧/٧١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٣٣ و ١٤٤.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.